وزارة التعليم

جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز

كلية العلوم والدراسات الإنسانية

بحوطة بني تميم

شرح البسملة

تأليف

الشيخ محمد بن محمد بن أحمدالأمير المالكي

(ت ١٢٣٢هـ)

دراسة وتحقيق

د. محمد بن عبد الرحمن آل خريف

الأستاذ المشارك في النحو والصرف

قسم اللغة العربية

ملخص البحث:

يتناول الكتاب الكلام على البسملة ،فكتبت في مقدمة البحث عن أهمية الكتاب وجعلته في قسمين،أحدهما يتناول الدراسة،فتشمل حياة المؤلف،ومقدمة لتحقيق الكتاب،ومنهجي في التحقيق،ووصف نسخ المخطوط.

أما القسم الثاني فيتناول النص المحقق،وقد بين المؤلف في مقدمة كتابه أهمية هذا الشرح في جمع ما ذكره السابقون في شرح البسملة والتطرق لأمور لم يقل بها غيره من الشراح.

وانحصر كلام المؤلف في ثلاثة مباحث وتنبيه وخاتمة.

المبحث الأول تكلم فيه عن كلمة (أبتر) من قوله صلى الله عليه وسلم: كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم،فهو أبتر.فبين نوع الاستعارة في كلمة(أبتر)وأقوال العلماء في ذلك،مع التعليق على هذه الأقوال،وترجيح بعضها.

وتحدث في المبحث الثاني عن حرف الباء، وهل هي من المشترك اللفظي أم لا؟وكذلك تحدث عن الاختلاف بين البصريين والكوفيين في نيابة حروف الجر بعضها عن بعض،مبيناً أدلة كل فريق،وتطرق في هذا المبحث إلى قضية استعمال العام في الخاص عند العلماء،وعلاقته بمعاني الباء.

وتحدث في المبحث الثالث عن معنى البسملة، وتضمن مسألة المعنى المصدري والحاصل بالمصدر،وعرف كل منهما،وبين الأمور التي تخرج عنهما،وتحدث عن صيغ المصدر في هذين المعنيين،وأقوال العلماء في ذلك،كما نبه إلى بعض الأمور التي تتعلق بهذين المعنيين.

وختم الكتاب بأن التكليف بالفعل إنما هو بالمعنى المصدري وليس بالمعنى الحاصل بالمصدر،على خلاف ما هو مشتهر بين العلماء،موضحاً رأيه بالعلل والبراهين.

Research Summary:

The book deals with the speech on the Basmala, I wrote in the introduction to the search for the importance of the book and made it in two parts, one of which deals with the study, including the life of the author, and an introduction to achieve the book, and systematic in the investigation, and described the manuscript copies.

The second section deals with the verified text, and the author has shown in the introduction to the importance of this commentary in the collection of what was mentioned in the previous explanation of Basmalah and touch on things not said by other explanations.

The words of the author were confined to three sections,a warning and a conclusion.

The first topic in which he spoke about the word (amputation) of saying peace be upon him: every matter of mind does not start Bismillahi r-Rahman

Between the type of metaphor in the word (cutter) and the sayings of scientists in it, with commentary on these words, and weighting some of them.

He also talked about the difference between the visual and Kufic in the prepositions on behalf of each other, indicating the evidence of each team, and touched on the issue of the use of the public in private when scientists, and its relationship In the meanings of B.

He spoke in the third section about the meaning of Basmalah, and included the issue of the meaning of the source and the source, and knew each of them, and the things that come out of them, and talked about the formulas of the source in these two meanings, and the words of scientists in this, as he warned to some things related to these two meanings.

The book concluded that the commissioning is actually in the sense of the source and not in the sense of the source, unlike what is known among scientists, explaining his opinion of the ills and evidence.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين،والصلاة والسلام على نبينامحمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم،وعلى آله وصحابته إلى يوم الدين.

أما بعد:

فالبسملة مما عني الإسلام بها،وحث على ذكرها والعناية بها،وهذا ما دفع الكثير من العلماء إلى شرحها وتفسيرها،وبيان أوجه الإعراب فيها.

ولقد تصفحت هذا المخطوط من أوله إلى آخره، وكررت النظر في معانيه وموضوعاته، فوجدته يحظى بخلاصة القول في شرح البسملة،و زبدة الفوائد والمزايا المذكورة في ذلك الشرح،فالبسملة من العبارات التي لايكاد يخلو كتاب من شرحها وبيان معانيها ودلالتها،فأردت استظهار تلك المعاني وبيانها من خلال هذا الكتاب الذي عني صاحبه بتقصي مفرداتها ،وإبراز ما خفي من مضمونها،مما تطرق إليه العلماء السابقون أثناء شرح البسملة.

وقد قسمت البحث قسمين:

القسم الأول: الدراسة،وتشمل:

- حياة المؤلف.

-مقدمة للتحقيق بينت فيها عنوان الكتاب،وتوثيق نسبته،وتاريخ تأليفه،والغرض من ذلك،منهجي في التحقيق،ووصف نسخ المخطوط.

-المنهج المتبع في التحقيق.

-وصف نسخ المخطوط.

والقسم الثاني:النص المحقق.

ثم ختم التحقيق بفهرس المصادر والمراجع.

أسال الله تعالى أن يوفقني إلى مافيه خير لي وللمجتمع،وأن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم،وصلى الله على نبينا محمد .

حياة المؤلف:

اسمه:

هو محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر بن عبد العزيز بن محمد السنباوي المالكي الأزهري .اشتهر بـ(الأمير) لأن جده وأباه عبد القادر كان لهما إمرة بالصعيد بمصر[1].

ولادته:

ولد في ناحية سنبو بأسيوط بمصر في شهر ذي الحجة ،سنة (١١٥٤هـ) بإخبار والديه،وارتحل معهما إلى القاهرة وهو ابن تسع سنين[2].

حياته:

عندما ارتحل إلى القاهرة التحق بدروس الجامع الأزهر،فحفظ المتون واجتهد في تحصيل العلوم،ودرس على علماء عصره،وتصدر لإلقاء الدروس في حياة شيوخه،فذاع صيته واشتهر أمره خصوصا بعد موت أشياخه،وشاع ذكره في الآفاق،ووفد عليه الطالبون للأخذ عنه والتلقي منه،وتوجه إلى دار السلطنة وألقى هناك دروسا حضره فيها علماؤهم وشهدوا بفضله واستجازوه وأجازهم بما هو مجاز به من أشياخه[3].

شيوخه: تتلمذ الأمير المالكي على علماء كثر حتى ألف رسالة في أسمائهم، ومن أشهرهم:

- أحمد الملوي الشافعي(ت١١٨١هـ).

([1])انظر: تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار:٥٧٢/٣،إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون:٣/ ٣٤٧ ،الأعلام:٧ /٧١ معجم المؤلفين:١٨٣/٣.

([2])انظر:تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار:٥٧٢/٣.

([3]) انظر:تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار:٥٧٢/٣، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر :٣/ ١٢٦٦-١٢٧٠،الأعلام:٧١/٧

- علي بن العربي السقاط(ت١١٨٣هـ).سمع منه الصحيح والشفاء.
- الشيخ الصعيدي(ت١١٨٩هـ). لازم دروسه في الفقه وغيره من كتب المنقول والمعقول مايفوق على عشرين سنة.
- السيد البليدي(ت١١٧٦هـ).درس عليه شرح السعد على عقائد النسفي والأربعين النووية.
- الشيخ محمد التاودي بن سودة.درس عليه فقه الموطأ.
- الشيخ حسن الجبرتي (ت١١٨٨هـ).درس عليه الفقه الحنفي وغير ذلك من الفنون كالهيئة والهندسة والفلكيات والحكمة.
- الشيخ يوسف الحفني(ت١١٧٦هـ).درس عليه آداب البحث وبانت سعاد .
- الشيخ محمد الحفني(ت١١٨١هـ).حضر مجالس من الجامع الصغير والشمائل.
- الشيخ أحمد الجوهري(ت١١٨٢هـ).درس عليه شرح الجوهرة للشيخ عبد السلام.
- الشيخ عطية الأجهوري(ت١١٩٠هـ)[1]

يقول بعد أن ذكر هؤلاء الشيوخ:"ولنقتصر من ذكر الأشياخ على هؤلاء العشرةالكرام،وإن كان لنا غيرهم مشايخ عظام عهد فخام،لكن غالب أسانيدهم لاتخرج عن الأخذ عمن ذكرنا،فأردنا علو الإسناد وتقريب المراد"[2].

ثم شرع في ذكر كل علم وفن والمشايخ الذين درس عليهم ابتداء من دراسة القرآن العظيم وانتهاء بكتب الصوفية وطريقتهم[3]

تلامذته:

تتلمذ على العلامة الأمير وأخذ عنه مالا يحصى من طلبة العلم،وممن نبغ ممن أخذ عنه:

– ولده الشيخ محمد الأمير،وكان يقرأ الدروس ويفيد الطلبة ويحضر الدواوين والمجالس العالية.

– الشيخ مصطفى العقباوي.

([1]) انظر:ثبت شيوخ الأمير المالكي:٥-٩،تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار:٣/٥٧٢-٥٧٣،سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر:١/٧٥، ٢/٨ ،٢٣ ، ٩٢، ١٣٣ ، ٢١٨ ، الأعلام:٢/١٤٨ ، ٤/٢٣٨.

([2]) ثبت شيوخ الأمير المالكي/٩.

([3])انظر:ثبت شيوخ الأمير المالكي:١٠-٣٤.

- الشيخ محمد عبد الفتاح المالكي.

- الشيخ أحمد بن محمد بن إسماعيل الطهطاوي الحنفي.

-الشيخ محمد بن عثمان بن محمد بن عبد الرحيم بن مصطفى ابن القطب الكبيرمحمد الدمرداش الخلوتي.

-الشيخ عيسى جلبي بن محمود بن عثمان بن مرتضى الحنفي المصري.

- الشيخ محمد بن حسن الحنفي[1].

مؤلفاته:صنف مؤلفات كثيرة،وفي علوم مختلفة،أذكر منها:

-المجموع:، جمع فيه الراجح في المذهب المالكي.

-شرح المجموع:مطبوع بمطبعة شاهين،سنة١٢٨١هـ،ثم سنة ١٣٠٤هـ.

-ضوء الشموع على شرح المجموع:طبع بمصرسنة ١٣٠٤هـ.

-الإكليل شرح مختصر خليل: طبع بمكتبة القاهرة،صححه وعلق عليه الشيخ عبد الله بن الصديق الغماري.

-المناسك:طبع باسم مناسك الأمير،بمطبعة حسن الرشيدي،سنة١٢٨١هـ.

-مطلع النيرين فيما يتعلق بالقدرتين:طبع بمصر،سنة ١٨٩٦م.

-بهجة الأنس والانتناس شرح زارني المحبوب في رياض الأس:طبع بمصر طبعة حجرية.

- تفسير المعوذتين: مخطوط.

-حاشية على شرح العشماوية لابن تركي:كتاب مخطوط في الفقه المالكي.

-الوظيفة الشاذلية:طبع بمدينة مراد آباد بالهند،سنة١٨٨٧م،وطبع بدمشق سنة١٣٠٢هـ.

([1]) انظر:حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر :٣/ ١٢٦٦- ١٢٧٠،الأعلام:٧/٧١ ، معجم المؤلفين:١١/١٨٣.

-إتحاف الأنس في الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس:طبع باسم إتحاف الأنس في العلمية واسم الجنس بدمشق،سنة ١٣٠٢هـ.

-تفسير سورة القدر:مطبوع،بتحقيق الدكتور شهاب أحمد محمد الجنابي.

- ثبت الأمير المالكي: في أسماء شيوخه ونبذ من تراجمهم وتراجم من أخذوا عنهم.

-حاشية على مغني اللبيب لابن هشام:مطبوع بمطبعة شرف بالقاهرة،سنة ١٢٩٩هـ.

-حاشية على إتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد:طبعت بمطبعة بولاق بالقاهرة،سنة ١٢٨٢هـ،ثم بالمطبعة الأزهرية،سنة ١٣٠٠هـ.

-حاشية على شرح شذور الذهب لابن هشام:طبعت بمصر طبعة حجرية،سنة ١٢٨٥هـ.

-حاشية على شرح الملوي على السمرقندية:طبع بمصر سنة ١٢٨١هـ،ثم ١٣٠١هـ،ثم طبع بالمطبعة الأزهرية سنة ١٣٠٨هـ.

-حاشية على شرح الشيخ خالد على الأزهرية في علم العربية:طبعت بمطبعة بولاق بالقاهرة،سنة ١٢٨٦هـ[1].

وفاته:توفي –رحمه الله– يوم الإثنين،١٠ ذي القعدة،سنة ١٢٣٢هـ،ودفن بالصحراء،بالقرب من عمارة السلطان قايتباي[2].

([1]) انظر:تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار:٣/٥٧٢-٥٧٣،إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون:٣/٣٤٧،الأعلام:٧/٧١،معجم المؤلفين:١١/١٨٣.

([2]) انظر:تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار:٣/٥٧٣.

-مقدمة للتحقيق:

عنوان الكتاب:

لم يذكر المؤلف عنوانا للكتاب،و بين أنه بصدد الكلام على البسملة،ولكنه في (حاشيته على إتحاف المريد) تطرق لهذا الكتاب،وسماه شرح البسملة الكبير،يقول:"وقد بسطنا بعض ما يتعلق بلفظ الجلالة في كتابنا (شرح البسملة الكبير "[1].

توثيق نسبته:

صرح الأمير بأنه مؤلف الكتاب في المقدمة ،فقال:" حمداً لله على أفضاله،والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله فأقول بعون إلهي ومالكي وأنا ذو العيوب محمد الأمير المالكي".

تاريخ تأليف الكتاب والغرض من ذلك:

ذكر الأمير في المقدمة أنه ألف كتابه منتصف شهر ذي الحجة من سنة ثلاث وسبعين ومئة وألف.وأما الغرض من التأليف فقد ذكر في المقدمة أنه أراد شرح البسملة من كتاب (شرح الآجرومية) للشيخ خالد،فوجد أن الكلام على البسملة مبتذل مملول،فلم يرض بذلك،وأراد التوسع في بيان معانيها ودلالاتها،فساقه ذلك إلى أمور لم يسمعها من قبل،فأراد منه بعض الحاضرين أن يجمعها في كتاب، فأجابهم ضامًّا إليها بعض الفوائد.

المنهج المتبع في التحقيق:

-كتابة النص حسب القواعد الإملائية.

-اعتمدت النسخة المحفوظة في مكتبة بلدية الإسكندرية أصلاً عند الاختلاف،وأفدت من باقي النسخ،فإذا وجدت العبارة في(أ)أو(ش)أو(ع)تصحح لفظاً أو تقوّم عبارة وضعتها في المتن،وأشرت إلى ذلك في الحاشية.

([1]) حاشية ابن الامير على إتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد. تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية،بيروت.ص١٧٨.

-إذا كانت عبارة المؤلف غير موجودة في نسخة(أ)أو (ش)أو(ع) فإني أضعها بين معقوفين،وأنبه في الحاشية.

-اعتمدت النسخة الأصلية في الإحالة على أرقام اللوحات في النص المحقق.

-أذكر في الحاشية تعليقات وحواشي النسخة الأصلية على المتن .

-ضبط ما يحتاج إلى ضبط من العبارات والشواهد.

-توضيح الكلمات الغامضة.

-عزوت الآيات إلى سورها.

-تخريج الأحاديث النبوية بالإحالة إلى مواضعها في كتب الحديث.

-تخريج الشواهد الشعرية،وعزوتها إلى قائليها.

-توثيق ما ينقله المؤلف أو يشير إليه بالرجوع إلى مصادره الأصلية- ما أمكن- أو بالرجوع إلى أقدم مصدر وردت فيه.

-التعريف بأعلام الكتاب باختصار.

-تخريج آراء النحويين من كتبهم.

-التعليق على مايحتاج إلى تعليق من عبارات المؤلف،أو من المسائل النحوية الواردة في الشرح.

وصف نسخ المخطوط:

اعتمدت في تحقيق الكتاب على أربع نسخ،ورمزت إلى هذه النسخ بناء على الحرف الأول من اسم الناسخ،وإليك التفاصيل:

-نسخة الأصل،وهي النسخة المحفوظة في مكتبة بلدية الإسكندرية،بالرقم العام(١١٥٣٣)والرقم الخاص(٣١٥٨)،وتتكون من (١٠)ورقات،وعدد الأسطـــر في الصفحـة (١٥)سطرا،وبمعـدل

(١٠-١٣)كلمة في السطر الواحد،وبخط نسخي،ولم يذكر فيها اسم الناسخ ولاتاريخ النسخ،وفي نهاية كل صفحة كلمة تبدأ بها الصفحة الأخرى،وهي التي تعرف بـ(التعقيبة).

واعتمدتها أصلا لوجود الحواشي والتعليقات على المتن،متميزة بذلك عن غيرها من النسخ،كما أن عدم ذكر اسم الناسخ يرجح لي أنها للمؤلف،وتتميز أيضا بوضوح الخط وبيانه.

-النسخة الثانية رمزت لها بالحرف(أ)،وهي نسخة محفوظة في مكتبة جامعة الملك سعود،بالرقم العام(٢٢٩٨)والرقم الخاص(٤١٥)،وتتكون من (٤)ورقات،وعدد الأسطرفي الصفحة(٢٩)سطرا وبمعدل(١٨-٢٠) كلمة في السطر،وبخط نسخي واضح،واسم الناسخ أحمد حسن،وتاريخ النسخ(١١٧٣هـ)،وفي نهاية كل صفحة كلمة تبدأ بها الصفحة الأخرى،وهي المعروفة بالتعقيبة.

-النسخة الثالثة رمزت لها بالحرف(ع)،وهي نسخة محفوظة في مكتبة جامعة الملك سعود،بالرقم العام(١٩٥٢)وبالرقم الخاص(٢١٦)،وتتكون من (٦)ورقات،وعدد الأسطر في الصفحة(٢٣)سطرا وبمعدل (١١-١٣)كلمة في السطر،وبخط نسخي،يعتريه آثار بلل وأكل أرضه في بعض المواضع.

اسم الناسخ علي بن القاسم المجدلي،وتاريخ النسخ(١٢٥٥)هـ.ويوجد فيها أيضا ما يعرف بالتعقيبة.

-النسخة الرابعة رمزت لها بالرمز(ش)،وهي نسخة محفوظة في مكتبة جامعة النجاح الوطنية،وتتكون من (٧)ورقات،تم طباعة النسخة من المكتبة عبر الانترنت مع عدم وجود الرقم العام والخاص،وعدد الأسطر في الصفحة (١٩)سطرا وبمعدل (٨-١٠)كلمة في السطر،وبخط نسخي،واسم الناسخ شاكر بن محمد فالي النابلسي،ويوجد في نهاية كل صفحة كلمة تبدأ بها الصفحة الأخرى.

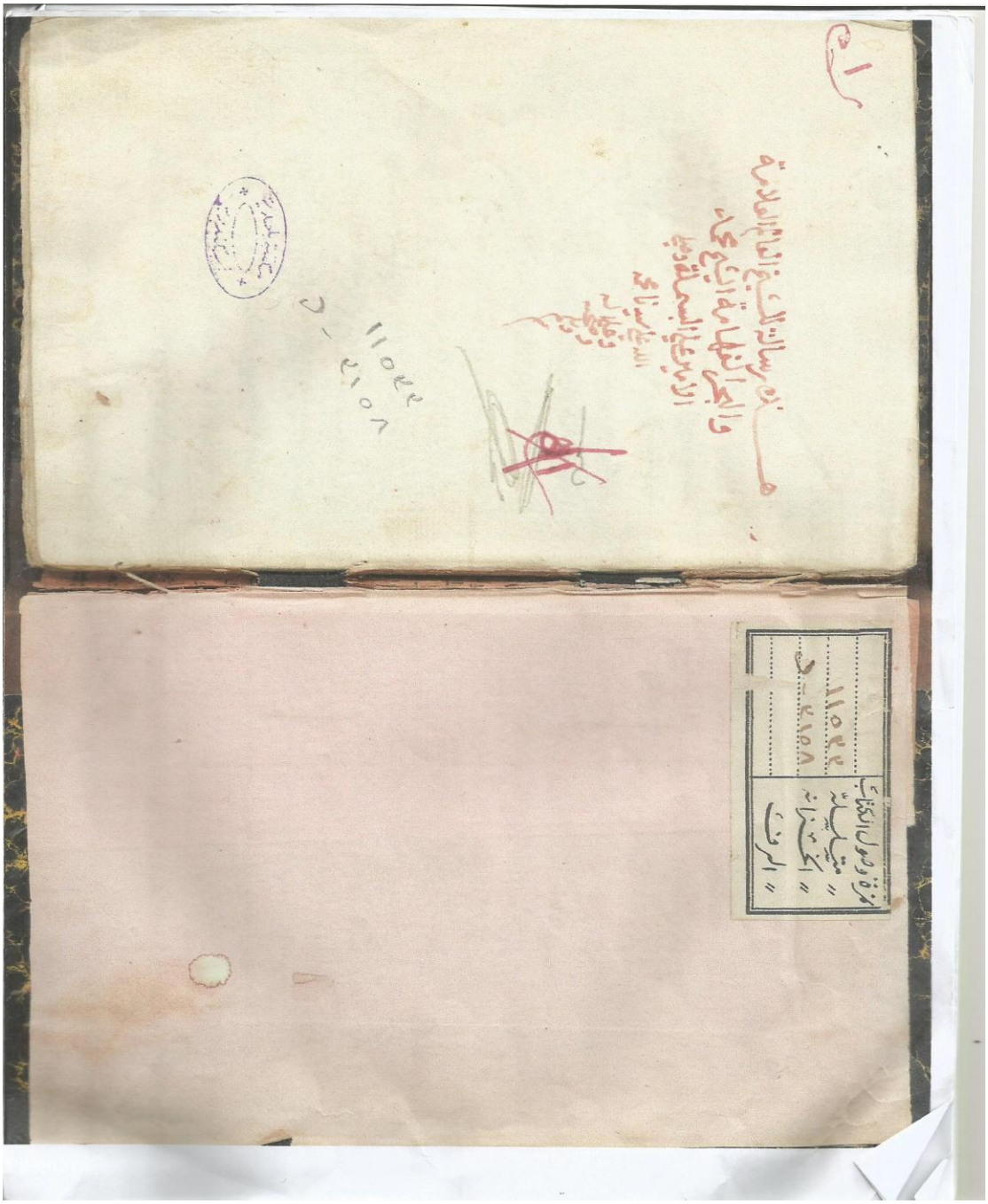

صفحة العنوان من نسخة مكتبة بلدية الإسكندرية

اللوحة الأولى من نسخة مكتبة بلدية الإسكندرية

اللوحة الأخيرة من نسخة مكتبة بلدية الإسكندرية

صفحة العنوان من نسخة مكتبة جامعة الملك سعود،الرمز(أ)

اللوحة الأولى من نسخة مكتبة الملك سعود،الرمز(أ)

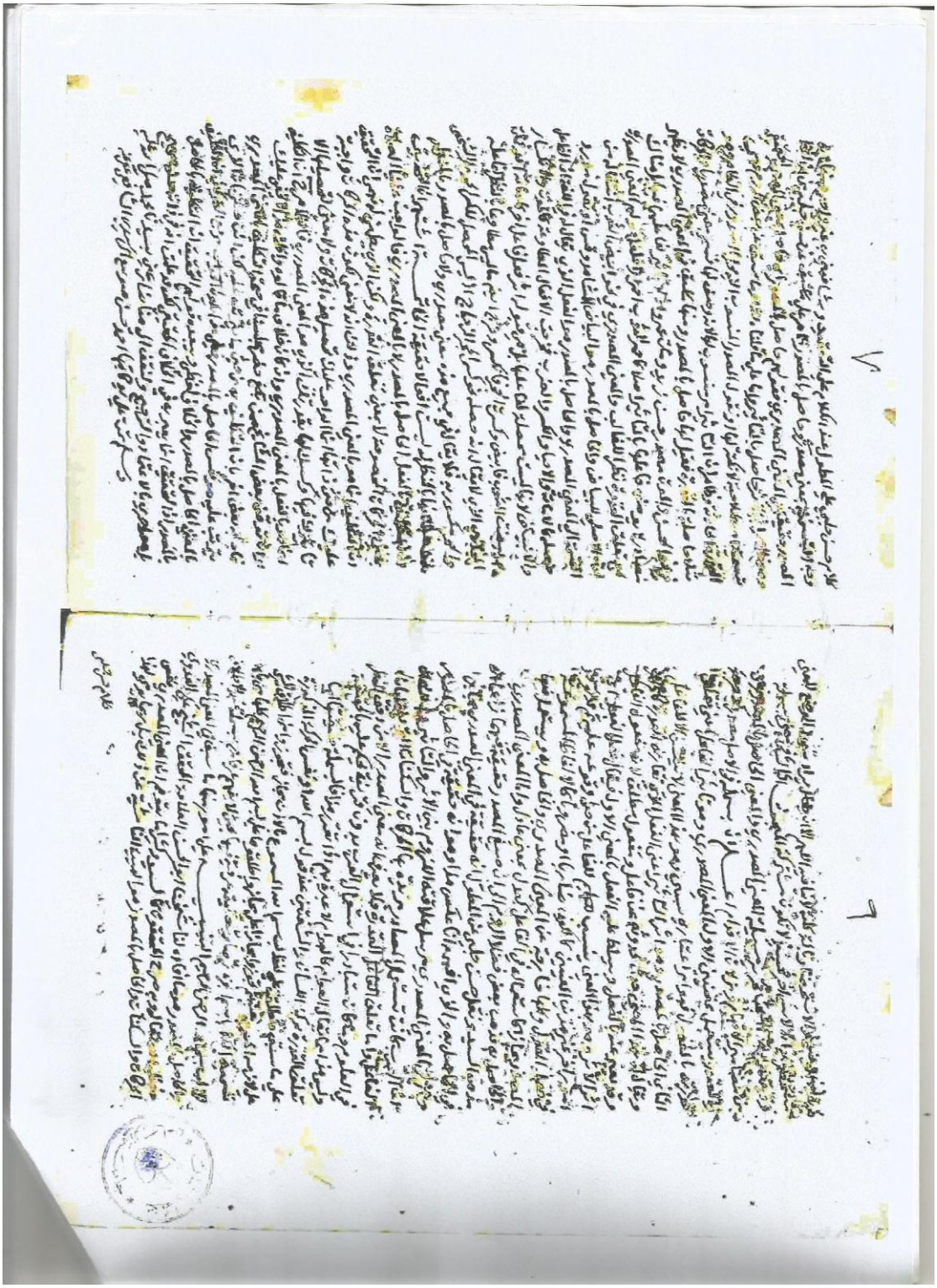

اللوحة الأخيرة من نسخة مكتبة الملك سعود،رمز (أ)

رسالة على البسملة
للشيخ الأمين
١-٥-١٩٩١م، ٧ شعبان ١٤١١هـ

صفحة العنوان من نسخة مكتبة جامعة النجاح الوطنية،الزمز(ش)

اللوحة الأولى من نسخة مكتبة جامعة النجاح الوطنية،الرمز(ش)

اللوحة الأخيرة من نسخة مكتبة جامعة النجاح الوطنية،الرمز(ش)

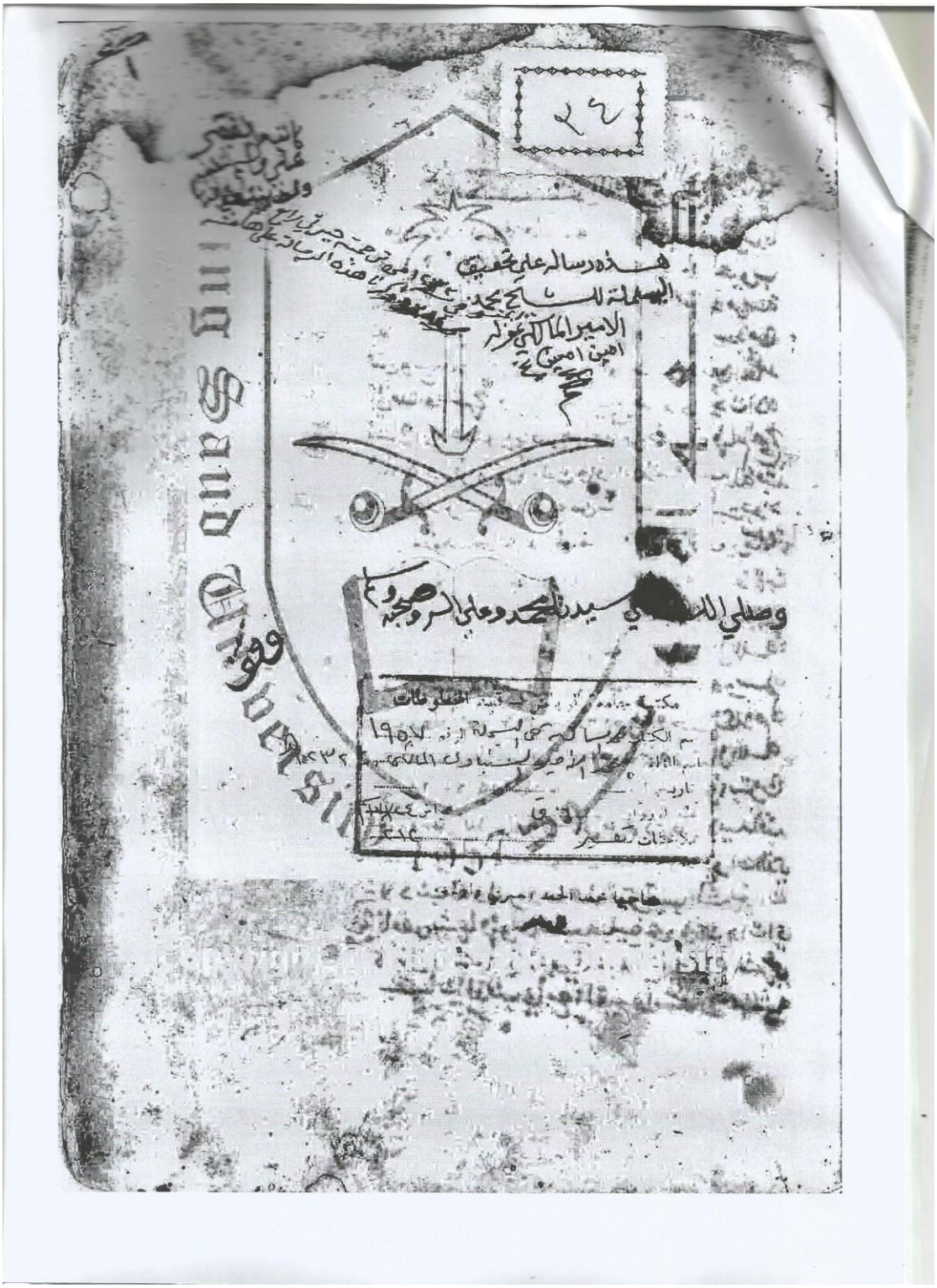

صفحة العنوان من نسخة مكتبة جامعة الملك سعود،الرمز(ع)

اللوحة الأولى من نسخة مكتبة جامعة الملك سعود،الرمز(ع)

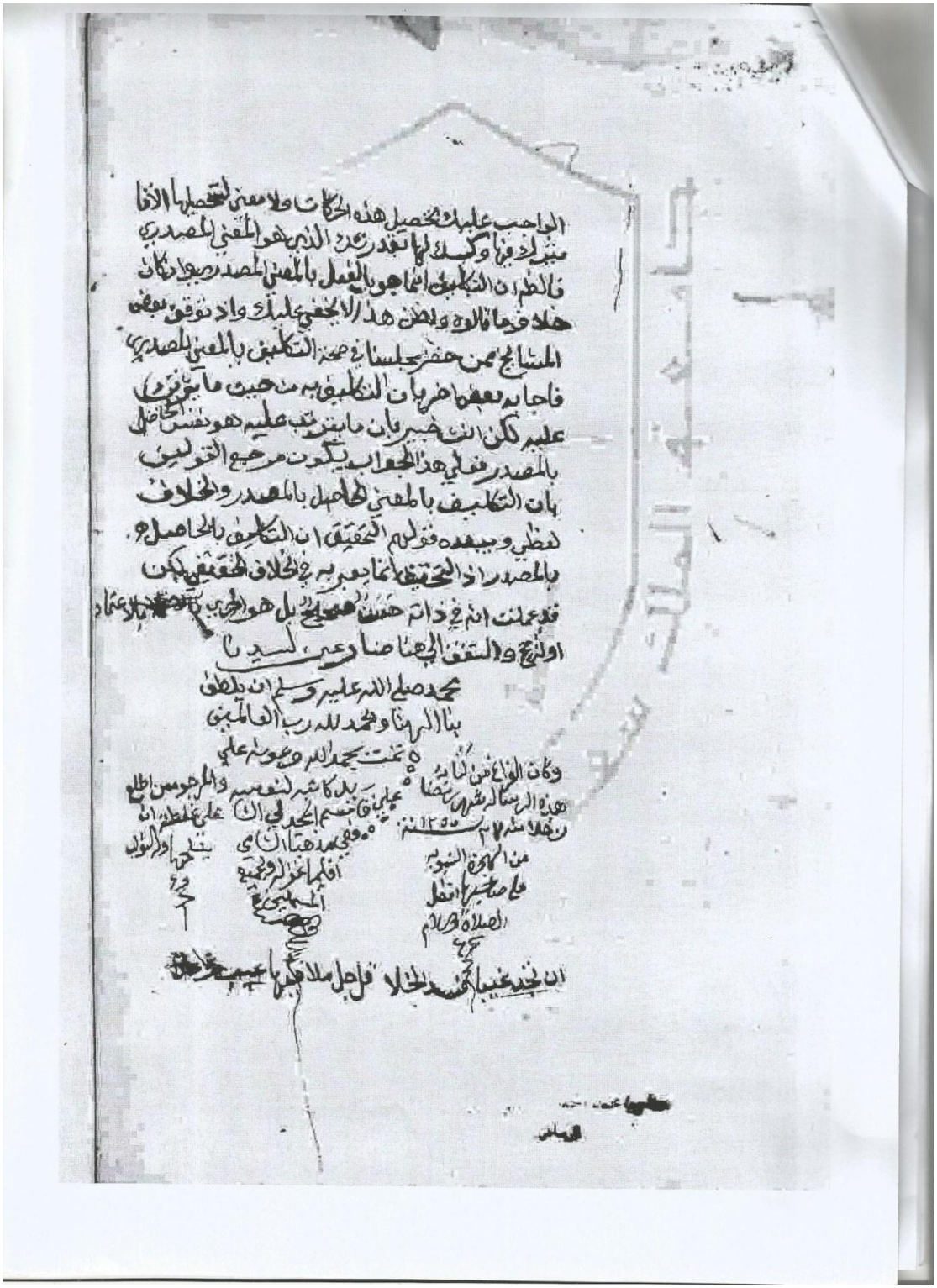

اللوحة الأخيرة من نسخة مكتبة جامعة الملك سعود،الرمز(ع)

بسم الله الرحمن الرحيم [1]

/١ب أما بعد: حمدا لله [2]،والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله فأقول، بعون إلهي ومالكي وأنا ذو العيوب محمد الأمير المالكي، لما كان منتصف شهر[3] [ذي] [4] الحجة من سنة ثلاث وسبعين ومئة وألف وهي تمام عشرين سنة من سني وسبع سنين من اشتغالي بالعلم ساقني [صمد] [5] مدبرالمقاصد إلى مطالعة (شرح الأجرومية) للشيخ خالد[6]، فلما أردت الافتتاح أراد حضور المجلس جماعة من ذوي الأفهام الصحاح لما أنه أول قراءتي ،فتأملت فإذا الكلام على[7] البسملة [مبتذل][8]مملول ،وذكر الشائع الذائع من شيم الجهول، فركبت جواد فكري متوجهاً لخالقي وولي أمري،فمنّ علي بأمور ماسمعتها في هذا[9]المقام من بيان وما رأيتها فيه مسطورة لبنان،فبعد ذلك التمس مني غير واحد من الأخوان جمعها فأجبتهم ضامًّا إليها فوائد أخرى[10] مبتهلاً إلى الله تعالى بحبيبه المقبول عنده صلى الله عليه وسلم أن يجعلني ممن [11] لايشرك غيره معه،وانحصر الكلام في ثلاثة مباحث وتنبيه وخاتمة، ونسأل الله حسن البادية والخاتمة .

المبحث الأول في (أبتر)من قوله صلى الله عليه وسلم :كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم/٢أ،فهو أبتر[12].

([1]) في(أ):بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

([2]) في (أ)و(ش) و(ع): حمدا لله على أفضاله.

([3]) في (أ):شهر شهر.

([4]) ساقط من (ش)و(أ).

([5]) ساقط من (ش)و(أ)و(ع).

([6]) الكتاب مطبوع.

([7]) في (ع):فى.

([8])ساقط من (أ).

([9]) في(ع):بهذا المقام .

([10]) في حاشية الأصل:"أي وإن كانت مذكورة في مقامات كثيرة إلا ماكان له من ترجيح في بعض المسائل،كما ستعلمه".

([11]) في(أ):مما.

([12])هذا الحديث رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم،وقد ضعفه بعض العلماء كالزيلعي في (تخريج الكشاف ٢٣-١/٢٤)،والشيخ الألباني في (إرواء الغليل ٢٩/١-٣٢). والحديث روي بألفاظ مختلفة في كثيرمن كتب الحديث،وأقرب الروايات لما في المتن ذكرها السبكي في (طبقات الشافعية الكبرى١٢/١) بلفظ(فهو أقطع) بدل (فهوأبتر)وانظرإلى روايات الحديث في:مسند الإمام أحمد: ٣٩٥/٨،سنن أبي داود،كتاب الأدب،باب الهدي في الكلام، رقم(٤٨٤٠) سنن ابن ماجه:٦١٠/١،صحيح بن حبان:١٣٥/١-١٣٦،سنن الدار قطني: ٢٣٥/١،طبقات الشافعية الكبرى:٧/١-١٩،وغيرها.

معلوم أن أصل (أبتر)[1]الحيوان الذي لاذنب له،والمراد من هذا التركيب الشريف الذي[2] ناقص شرعا،فهو إما تشبيه بليغ بحذف الأداة ،أي كأبتر،أو استعارة تبعية،شبه النقصان الشرعي بنقصان الذنب بجامع القبح [في كل][3] ،واستعار اسم المشبه به وهو لفظ [(أبتر)][4]للمشبه ثم اشتق [منه][5] أبتربمعنى ناقص شرعاً،لأن أبتر اسم فاعل بتُر ،كحَمُر فهو أحمر.

إن قلت:كيف الاستعارة مع الجمع بين الطرفين على وجه ينبئ عن التشبيه إذ المشبه موضوع والمشبه به محمول.قلت:على مذهب السعد[6] في نحو:زيد أسد[7]، من أن المشبه كليّ الموضوع،أي مفهومُ شجاع[8] ،وقياسه هنا مفهوم [9]أمر ناقص شرعا،والمذكور جزء المشبه لانفسه،فما هنا[10] بمنزلة كل فرد من أفراد الشجاع الذي هو أسد[11]،أو مجاز مرسل علاقته الإطلاق[12]،وذلك أن أصل البتر نقصان الذنب فأريد به مطلق النقص ثم استعمل في النقص الشرعي إما من حيث إنه [جزء][13] من جزئيات المطلق فهو مجاز مرسل بمرتبة أو بعد نقله له بخصوصه لعلاقة التقييد/٢ب فهو مجاز مرسل بمرتبتين أي

---

(1) في(أ)و(ع):الأبتر.

(2) في(أ):و(ش)و(ع):أنه

(3) ساقط من :(ش).وفي حاشية الأصل:"حاصله احتمالات أربع تشبيه بليغ أو استعارة أو مجاز مرسل علاقته الإطلاق أو علاقته اللزوم،وهو تبعي على ما اختاره الشيخ،أصلي على غيره..هـ.وتقديره على كل يؤخذ مما يأتي...اهـ.

(4) ساقط من: (أ)و(ش).

(5) ساقط من (أ).

(6) هو مسعود بن عمر بن عبدالله سعد الدين التفتازاني(٧١٢-٧٩١هـ)إمام في العربية والكلام والأصول والمنطق،أخد عن العلامة القطب والعضد وغيرهما،من كتبه:تهذيب المنطق والكلام،حواشي الكشاف،المطول،شرح عقائد النسفي.انظر:الدرر الكامنة: ٣٥٠/٤،بغية الوعاة:٢٨٥/٢.وفي حاشية الأصل"قوله:"على مذهب السعد" واستدل بأنه لو كان أسد باقيا على حقيقته كما قالوا لكان جامدا فلا يتعلق به الجار في قوله(أسد علي وفي الحروب ..)وقوله:

والطير أغربة عليه...

وأجيب عنه بأنه يتعلق بالشجاعة والباء المستفادين من (أسد)و(أغربة)من حيث أنهما يدلان على حذفهما.أي أسد يجترئ علي،وأغربة تنوح عليه.أو بمعنى التشبيه،أي تشبيه علي،أي بالنسبة إلي ،وكذا الباء،لكن الحق أنه بعيد".

(7) في حاشية الأصل:"احترازا عن :رأيت رجلا أسد".

(8)يرى سعد التفتازاني أن قولك(زيد أسد) من باب الاستعارة وليس تشبيها بليغا، يقول:" فقولنا:زيد أسد،أصله:زيد رجل شجاع كالأسد،فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به في معناه،فيكون استعارة..."(المطول/٥٨١).

(9) في حاشية الأصل:"أي نظير مفهوم شجاع".

(10) في حاشية الأصل:"حيث يشتمل الصلاة،أي الوضوء مثلا إذا نقض فهو منه مستحب مثلا".

(11) في(أ)و(ش):الشجاع أسد..

(12) في حاشية الأصل:"أي وذكر أفراد كثيرة لا يمنع أن يكون الجميع داخلا تحت كلي هو المشبة".

(13) زيادة من (أ)و(ش)و(ع).

أنه مجاز على مجاز[1]،والظاهر أنه يجري فيه ماجرى في الاستعارة من [حيث][2] المستعار[3]،وعرج[4] على منعه الفهامة عصام الدين[5] قائلاً:هو أخذ الشيءمن غير مالكه،أي أن الحق في اللفظ إنما هو للمعنى الحقيقي ،والمجازي أخذه تطفلا فكيف يعيره للغير[6]،ولكن الظاهر جوازه لأن المعنى المجازي حصل له استحقاق في اللفظ حيث نقل له[7] بالعلاقة خصوصاً،و[قد][8] قالوا إن المجاز موضوع[9] ،و[إن][10] [كان][11]وضعا قانونياً[12]فيستعار منه[13]بناء على هذا الاستحقاق وعلى الجواز فعلاقة المجاز الثاني تعتبر بينه وبين المجاز الأول،كما قررنا[14] لا [15]بينه وبين المعنى الحقيقي[16]،فقولهم في

([1])عرف العز بن عبد السلام مجاز المجاز بقوله:"أن يجعل المجاز المأخوذ عن الحقيقة بمثابة الحقيقة بالنسبة إلى مجاز آخر،فيتجوز بالمجاز الأول إلى الثاني ؛لعلاقة بينه وبين الثاني"مجاز القرآن/٢٥٥.

([2]) ساقط من (ش)و(أ)و(ع).

([3]) في حاشية الأصل:"لعل قوله(المستعار)بمعنى المستعار له،من باب الحذف والإيصال،والجار متعلق بالاستعارة،بمعنى الكلمة المستعملة في غير ماوضعت له،ولما فيها من معنى الإعارة،فتدبر".

([4]) في (ش):وعزم.

([5])هو عصام الدين إبراهيم بن محمد عربشاه الإسفراييني (٨٧٩-٩٥١هـ)من علماء اللغة والبيان والمنطق،ومن شيوخه داوود الخوافي،والجامي، وأبرز تلاميذه مير أبو الفتح الشريفي،من كتبه:حاشية على الفوائد الضيائية،شرح الكافية،الأطول.انظر:شذرات الذهب٨/٢٩١،هدية العارفين:١/٢٦.

([6]) انظر:الأطول:٢/١٢٣.ويقول أيضا في تعريف الوضع:" وقد يعرف بأنه:تعيين الشيء للمعنى أولا.ونقض بوضع المشترك ثانيا،وبوضع المنقول.ولك أن تدفعه بأن اللفظ للمعنى الحقيقي أولا،حتى ينتقل الذهن منه إليه اولا،وللمعنى المجازي ثانيا، حتى ينتقل إليه منه بعد الصرف عن المعنى..".شرح الفريد/١٩١-١٩٢.

([7]) في(ش):إليه.

([8]) ساقط من (أ)و(ع).

([9])عرف السبكي الحقيقة بأنها "لفظ مستعمل فيما وضع له ابتداء". (جمع الجوامع /٢٩)وقال الزركشي في شرح كلمة (ابتداء):"وقوله:(ابتداء)خرج المجاز بأنواعه؛فإنه وإن كان موضوعا فليس موضوعا وضعا أوليّاً".تشنيف المسامع بجمع الجوامع:١/٤٣٧.

([10]) تكملة من (أ)و(ش)و(ع).

([11]) ساقط من (ع).

([12]) في (أ)و(ش)و(ع):ثانويا.

([13]) في حاشية الأصل:"قد يمثل له بآية (لاتواعدوهن سرا) إذاعتبرت العلاقة في الأول المشابهة وعدم الاطلاع على كل،وفي الثاني المشابهة في الرغبة في كل من الوطء والعقد،تأمل".

([14]) في حاشية الأصل:" بقوله سابقا:لعلاقة التقييد،أو التقييد إنما يكون علاقة إذا اعتبر مع الإطلاق قبله،لا إذا اعتبر مع التقييد الأصل؛إذ لا علاقة بين المقيدين إلا الضدية،فلو اعتبر الأصل لقال :لعلاقة الضدية".

([15]) ساقط من (أ).

([16]) يقول الدسوقي:"وقد وقع خلاف في بناء المجاز على المجاز،فقال بعضهم بمنعه؛لأن فيه أخذ الشيء من غير مالكه؛لأن الحق في اللفظ إنما هو للمعنى الحقيقي،والمجازي أخذه تطفلا.وقال بعضهم بالجواز؛لأن اللفظ لما نقل للمعنى المجازي بالعلاقة صار كأنه موضوع له خصوصا،وقد قالوا:إن المجاز موضوع بالوضع النوعي .....ثم اعلم أنه على القول بالجواز تعتبر علاقة المجاز الثاني بينه وبين المجاز الأول،لابينه وبين المعنى الحقيقي". حاشية الدسوقي على مختصر السعد شرح تلخيص المفتاح١/١٢٥

تعريف المجاز:لعلاقة،لايقال بين المعنى الحقيقي والتجوزي[1]؛بل يقال بين المتجوز عنه أعم من أن يكون حقيقة أو مجازاً والمتجوز إليه،أو مجاز مرسل علاقته اللزوم؛لأنه يلزم من نقصان الذنب نقص قدر الدابة وقبحها ،وعلى كلٍّ من تقريري[2] المجاز المرسل في الأبتر[3] اشتق[4] منه (أبتر) بمعنى ناقص،فهو مجاز مرسل تبعي ولم يقع من القوم تصريح بتقسيم المجاز المرسل إلى تبعي وأصلي[5]،كما في الاستعارة ،قال العلامة السمرقندي [6] في حواشي/٣أ رسالته[7] :لكن ربما يشعر به[8] كلامهم ،قال في (المفتاح) ومن أمثل المجاز قوله تعالى﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾[النحل/٩٨]استعمل (قرأت) مكان: أردت القراءة،أي ليصح طلب الاستعاذة حينئذ استعمالاً مجازيًّا لكون القراءة مسببة عن إرادتها [9]، فاستعمل المشتق بتبعية المصدر،وجوز في (شرح التلخيص) [10] أن يكون (نطقت) في (نطقت الحال) مجازاً مرسلاً عن (دلَّت) باعتبار أن الدلالة لازمة للنطق[11] فافهم اه[12].انتهى كلام السمرقندي ،وبحث فيه المولى عصام الدين بأنا لانسلم أن قصد (المفتاح) و(شرح التلخيص)أن المجاز في الفعل تبع له في المصدر،وإنما القصد أن[13] التجوز في الفعل نفسه ابتداء لكن العلاقة فيه باعتبار بعض الأجزاء وهو المصدر دون كل جزء من مدلوله [14]،وقوى بحثه بعض من حشاه بأنا في غنية عن كون المرسل تبعياً وذلك لأنه لايقتضي

([1]) في الأصل:التجويزي.

([2])في (ع):تقرير.

([3]) في(ع):أبتر.

([4])في(أ)و(ع):فاشتق.

([5])في(أ)و(ش):أصلي أو تبعي.

([6])هو أبو القاسم بن أبي بكر الليثي السمرقندي (....-٨٨٨هـ)من علماء الفقه والأدب والبيان، من كتبه: رسالة في الاستعارات،في فقه الحنفية،حاشية على المطول.انظر:الأعلام:٥/١٧٣.

([7])أي:رسالته في الاستعارات.

([8])في(أ)و(ش)و(ع):بذلك.

([9])انظر:مفتاح العلوم/٢٠١-٢٠٢.

([10])يريد كتاب(المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم) للسعد التفتازاني.

([11]) يقول التفتازاني في (شرح التلخيص):"ففي قولنا:نطقت الحال بكذا،جعل القوم (نطقت)استعارة عن (دلت)بقرينة الحال،والحال حقيقة،وهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم،ونسبة النطق إليها قرينة الاستعارة".مختصر المعاني في البلاغة/٣٦٢.

([12]) نقل عصام الدين كلام السمرقندي ،وذكر أنه من حواشيه على رسالته السمرقندية، والتي أثبتها في هذا المقام،انظر:شرح العصام على متن السمرقندية/٤٥.

([13])في(ش):في التجوز.

([14]) يقول عصام الدين:"وفيه بحث؛لأنه نبه بأن العلاقة باعتبار بعض أجزاء معنى الفعل دون كل جزء".انظر:شرح العصام على متن السمرقندية /٤٥.

التشبيه[1] الذي يستدعيه استقلال[2] الطرفين ليصح وضعهما بوجه الشبه وحينئذ فلامانع من جريانه في غير المستقل ابتداء بلاتبع[3] .

والذي أفهمه أن الحق ماقاله العلامة السمرقندي وذلك لأن المجاز المرسل لابد له من علاقة يتصف بها الطرفان وحينئذ لابد أن يكون طرفاه مستقلين لقولهم أنه لايوصف/٣ب إلا ماكان مستقلاً قار الذات[4]،ولايظهر فرق بين الوصف بوجه الشبه والوصف بعلاقة المجاز المرسل .

ألا ترى أن الشيءالواحد كالسببية يكون وجه شبه[5] وعلاقة للمجاز المرسل ،فاستعمال النطق في الدلالة يحتمل أنه مجاز مرسل علاقته السببية[6]؛لأن النطق سبب الدلالة،وأنه استعارة بأن شبهت الدلالة بالنطق بجامع السببية،أي كون كل منهما سببا لفهم المراد على أن تعليلهم للتبعية في الاستعارة معترض بأنا نجد غير قار الذات يوصف ،قالوا:حركة بطيئة وسريعة ،وزمن طويل وقصير ،وكلاهما غير قار الذات ضرورة؛ إذ[7] أجزاؤهما لاتجتمع في الوجود،وبأن من المشتقات ما معناه مستقل قار الذات كأسماء المكان [8] والآلة فمقتضاه أن تجري الاستعارة فيهما[9] أصلية،وعموم كلامهم يخالفه،وحيث كان التعليل المذكور

---

(1) في حاشية الأصل:"فيقال على هذا استعمل لغظ (قرأت) في معنى:أردت،لعلاقة المسببية،وأما على الأول فيقال استعمل القراءة في الإرادة للعلاقة المذكورة،واشتق..إلخ،وكذا تقول في الحديث على الأصالة لفظ مجاز مرسل،أي انتقض نقضا معنويا لعلاقة الإطلاق،أو اللزوم باعتبار جزء معنى (أبتر)،وهو الحدث،فهو مجاز مرسل أصلي على هذا،وتبعي على ما اختاره الشيخ ووضحه بصريح العبارة قريبا".

(2) في حاشية الأصل:" أي المرسل لا يعتمد على تشبيه في طرفين بخلاف الاستعارة،فيقال هذا مسبب عن هذا مثلا،ففيه حكم،فلا بد من استقلال،فتعينت التبعية للمصدر،لأنه حينئذ يفتقر في التابع ما لايفتقر في غيره،وقولنا(لأنه..)لدفع ما أورده المصنف فيما كتبه على السمرقندية من أن مقتضى عدم الاستقلال عدم صحة التجوز في غير المستقل أصلا،وأجاب هو بأنه يفتقر..إلخ".

(3) من هؤلاء مفتي زاده في حاشيته على شرح العصام.انظر:حاشية مفتي زاده على شرح العصام/١٠٢.

(4) يقول الشريف الجرجاني:" والأعراض على نوعين: قار الذات، وهو الذي يجتمع أجزاؤه في الوجود، كالبياض والسواد، وغير قار الذات، وهو الذي لا يجتمع أجزاؤه في الوجود، كالحركة والسكون".التعريفات/١٤٨.

(5)في(أ):وجها.

(6) في حاشية الأصل:"لأن النطق سبب الدلالة،وأنه استعارة بأن شبهت الدلالة بالنطق بجامع السببية".

(7) في(أ)و(ش)و(ع):أن.

(8) في حاشبة الأصل:"كمقتل ومفتاح إذا أريد من الأول مكانا للقتل بمعنى الضرب،ومن الثاني آلة الفتح".

(9) في(ع):أن تجري فيه الاستعارة أصلية.

منتقدا[1] فلا يعول عليه[2]،فلو سلم أنه تخلف في المجاز المرسل فتخلفه لايوجب تخلف الحكم،فتقوية بعض المحشين لبحث عصام الدين[3] ليس على ماينبغي.

المبحث الثاني: في الباء.

اعلم أن الباء كبقية حروف الجر،تأتي لمعان مختلفة مفصلة في كتب النحو،فيرد سؤال :هل هي من الألفاظ المشتركة كاشتراك (عين)/٤أ بين معانيه[4]؟وتحقيق جوابهم[5] أن الباء مثلا لها اعتبار أن الأول اعتبارها بالنسبة لمعانيها الكلية كالاستعانة والمعية إلخ .الثاني بالنسبة إلى أفراد[6] كل معنى كلي كالاستعانة بالقلم [على الكتابة وبالسكين][7] على الذبح وهكذا ،وفي كل اعتبار قول يخصه.

القول في الاعتبار الأول :اعلم أن المعاني الوارد فيها حرف الجر ينظر إما أن لم تكن متبادرة من حرف آخر غيره فيحكم بأن هذا الحرف مشترك فيها[8] وضعا كالاستعانة والسببية والتعدية الخاصة[9] والمعية بالنظر للباء ،فالباء مشتركة بين هذه الأمور قطعا لأنها لا يتبادر من غيرها مع كونها وردت لها في العربية والأصل الحقيقة ،وأما إن كانت متبادرة من حرف آخرغيره كالابتداء والانتهاء بالنظر الى الباء فإن الأول متبادر من لفظ (من) والثاني من لفظ (إلى)فهذا وقع فيه خلاف:

مذهب/٤ب البصريين ردُّه من أصله لأن مذهبهم أن المعنى إذا تبادر من حرف جار فهو له ولاينوب[10]

---

(1) في حاشية الأصل" فإن عللت التبعية بقصد المصدر والفعل تابع له،وقوله:"فلو سلم" إشارة إلى المنع السابق في قوله:"ولم يظهر فرق".

(2) في حاشية الأصل:" قوله:"فلا يعول عليه" أي التقسيم إلى أصلي وتبعي ،ووضحه بقوله"فلو سلم"..إلخ".

(3) في(ش)و(أ):عصام.وفي(ع):العصام.

(4) في(أ)و(ش)و(ع):معانيها.

(5) في(أ)و(ش)و(ع):جوابه.

(6) في(أ)و(ش):لأفراد.

(7) ساقط من (ع).

(8) في(أ))و(ش)و(ع):بينها.

(9) في حاشية الأصل:"وهي جعل الفاعل مفعولا،كما في (ذهب الله بنورهم)،وأما التعدية العامة فهي مطلق ربط،وتكون في جميع الحروف".

(10) في(أ):ويعرب.

عنه غيره فيه بقياس كما أن أحرف[1] النصب والجزم كذلك،فإن ورد مايوهم ذلك أولوه[2]،إما بتضمين كما في قوله:

شَرِبْنَ بِمَاءِ البحرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ[3]

فلايسلمون [أن] الباء هنا بمعنى (من)بل يقولون :(شربن)مضمن معنى روين،والباء باقية على معناها[4] ،وكما في{وَقَدْ **أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي** مِنَ **السِّجْنِ**} [5]فلايسلمون [أن] الباء بمعنى إلى؛بل هي على معناها، و(أحسن) مضمن معنى لطف[6].

وإما بتجوز[7]كقوله تعالى{**وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ**}[8]فالاستعارة المشهورة على مذهبهم [9].

ومذهب جمهور الكوفيين وبعض المتأخرين جواز نيابة حروف الجر بعضها عن بعض بلاشذوذ[10] ،قال في (المغني):وهو أقل تعسفاً[11]،فعليه حرف الجر مشترك وضعا بين جميع ما ورد له ولاينافيه ذكر النيابة؛ لأنهم لما رأوا هذا المعنى متبادرا من هذا الحرف أكثر من تبادره/٥أ من الآخر حكموا بأن الآخر نائب وإن [كان][12]كلٌّ منهما يستعمل [فيه][13] حقيقة ،فمن هذا يقال إن (في) [في][14] الآية

---

(1) في(ش):حرف.

(2) يقول ابن هشام:"مذهب البصريين أن أحرف الجر لاينوب بعضها عن بعض بقياس،كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك،وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلا يقبله اللفظ...وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف...وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى"المغني:١٧٩/٢-١٨٠.

(3) البيت من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي يصف سحباً.

اللجج:جمع لُجَّة،وهو معظم الماء،ونئيج:المرّ السريع بصوت.والبيت في:شرح أشعار الهذليين:٥١/١-٥٢،الخزانة:١٩٣/٣.

(4)انظر:شرح التسهيل: ٣٤/٣،توضيح المقاصد ٧٥٨/٢.

(5) تمام الآية{..وقال ياأبت هذا تأويل رؤياي من قبل قد جعلها ربي حقا وقد أحسن بي إذ أخرجني من الؤسجن ...}يوسف/١٠٠

(6) انظر:الجنى الداني/٤٥،الهمع:٦٥/٢.

(7) في حاشية الأصل:"عطف على (إما بتضمين)".

(8) تمام الآية:{..ولأصلبنكم في جذوع النخل ولتعلمن أينا أشد عذابا وأبقى}.طه/٧١.

(9) في (الكشاف٧٨/٣):"شبه تمكن المصلوب في الجذع بتمكن الشيء في الموعى بوعائه،فلذلك قيل في جذوع النخل".

(10) انظر:مغني اللبيب ١٨٠/٢،ظاهرة التقارض في الدرس النحوي/٤٧.

(11) انظر:المغني ١٨١/٢.

(12) ساقط من (ش).

(13) تكملة من (أ)و(ش)و(ع).

(14) تكملة من (ش).

المتقدمة على مذهبهم بمعنى على ،ولاتجوّز ولاشيء،فحقق هذا المقام فكثير ما تقع فيه الأوهام.

القول في الاعتبار الثاني حيث تحقق أن الباء مشتركة بين الاستعانة وغيرها فهي موضوعة لكل واحد فنقول:اختلف في معنى وضعها للاستعانة مثلا،فقيل إن معناه أنها وضعت لمفهومها[1] الكلي لكن لاتستعمل إلا في جزئي،كالاستعانة بخصوص القلم على الكتابة في: كتبت بالقلم، وهو مذهب شيخ المحققين السعد ومن تبعه ،ورد بأنه يلزم عليه أنها مجاز لاحقيقة له إذ هي مستعملة دائما في غير ما وضعت له،والجواب أنا نمنع كونها مجازا إذ استعمال ماوضع للعام في أفراده حقيقة من حيث احتواء الفرد على العام و[2]أنه من جزئياته ،وإن كان مجازا إن استعمل فيه من حيث خصوصه ونحن نبني على الأول،على أن مذهب/٥ب المتقدمين كما نقله الأستاذ بدر الدين أبو عبد الله مولانا محمد الحفني في حاشية السمرقندي على رسالة الوضع أن استعمال العام في الخاص حقيقة مطلقا ،ويقولون: اللام في قولهم: الحقيقة كلمة مستعملة[3] فيما وضعت له.ليس صلة للوضع[4]؛بل هي لام العلة،ولاشك أن العام وضع لأن[5] يستعمل في خاص[معين][6][انتهى][7] [بالمعنى[8] ،قلت : وليس المراد أنه ما وضع إلا

---

(1) في(ع):بمفهومها.

(2) في(ع):أو أنه .

(3) في(أ)و(ش):استعملت.

(4)في(أ):لس صلة لوضع.

(5) في(أ)و(ش)و(ع))لأجل.

(6) تكملة من (أ)و(ع).

(7) تكملة من (أ).

(8) في الأصل: بمعنى.وكلام المؤلف عن الاختلاف في معنى وضع الباء للاستعانة نقله من حاشية الحفني على شرح رسالة الوضع للسمرقندي؛إذ يقول:"فإن قلت على هذا في الكلام ثلاث مجازات لا اثنان؛لأن إطلاق الفائدة على المعاني المخصوصة من إطلاق الكلي على بعض جزئياته وقد صرح الشارح قبيل المقدمة بأن ذلك مجاز،قلت:ذلك غير متعين لجواز كونه حقيقة باعتبار تحقق الماهية فيه،وإن كان إطلاق لفظ الكلي عليه باعتبار خصوصه وتشخصه مجازا،وعليه يحمل كلام الشارح فيما سيأتي،وإلى هذا التفصيل ذهب السعد ومن تبعه،ونقل الغنيمي عن الكمال بن الهمام أن إطلاق الكلي على الجزئي حقيقة مطلقا، وأن هذا التفصيل غلط نشأ من ظن أن اللام من (له) في تعريف الحقيقة بقولهم: اللفظ المستعمل فيما وضع له صلة وضع .انتهى .أي وليس كذلك ؛بل هي لام التعليل ،ولاشك أن الكلي إنما وضع لأجل أن يستعمل في جزئي.قال الكمال: وهذا مذهب المتقدمين،لايعرفون خلافه".حاشية الحفني /١٤.وانظر:شرح رسالة الوضع للسمرقندي/٤

لأجل الاستعمال في خاص] [1]وإلا لزم أن يكون[2] الطبيعي مجازا،نحو:الإنسان حيوان ناطق،وهوأبعد من أن يلتفت إليه[3]؛بل المراد أنه وضع [لأجل][4]أن يستعمل في خاص كما[5]أنه وضع لأجل الاستعمال في العام[6].

[ثم][7] لوسلمنا أن استعمال العام[8] في الخاص[9] مجاز فلاضرر في مجاز لاحقيقة له في الاستعمال ؛إذ وجود المعنى الحقيقي كافٍ في صحة التجوز بالعلاقة[10] وإن[لم][11] يستعمل فيه اللفظ .ألا ترى [أن] [12](الرحمن)/٦أ حقيقته رقيق القلب ولم يستعمل إلا في جانب الحق بمعنى:مريد الإنعام أو فاعله وقيل:معناه[13] أنها موضوعة لكل جزء من جزئيات هذا المفهوم [الكلي][14] لكن مستحضرة بالأمر الكلي[15]،وهو مذهب [العلامة][16]عبد الرحمن عضد الملة والدين[17]

([1]) ساقط من (ش).

([2])في(أ)و(ش)و(ع):الكلي.

([3]) في (أ)و(ش)و(ع):له.

([4]) ساقط من (ع).

([5]) في(ش):لأنه.

([6]) في(أ):عام.

([7]) تكملة من (أ)و(ش)و(ع).

([8]) في حاشية الأصل :" أي من حيث الاستعمال وإن كان له حقيقة من حيث الوضع،يوضحه ما بعده".

([9]) في(ش):استعمال الخاص في العام.

([10]) في (ش):في العلاقة.

([11]) ساقط من (ش).

([12]) ساقط من (أ)و(ع).

([13]) في حاشية الأصل:" راجع لقوله أولا"فقيل إن ...إلخ"،وعلى هذا القول فالاستعمال في الجزء حقيقة ".

([14]) ساقط من (أ).

([15]) قاله الصبان في حاشيته على شرح الاستعارة السمرقندية للعصام: ٤٤٩/١.

([16]) تكملة من (أ)و(ش)و(ع).

([17]) يقول عضد الدين:" اللفظ قد يوضع وضعا عاما لأمور مخصوصة كسائر صيغ المشتقات والمبهمات، فإن الواضع لما قال صغة فاعل كل مصدر لمن قام به مدلوله وصيغة مفعول منه لمن وقع عليه،علم منه حال نحو ضارب ومضروب من غير تعرض لخصوصهما،وكذلك إذا قال (هذا) لكل مشار إليه،مخصوص و(أنا) لكل متكلم،و(الذي) لكل معين بجملة،وليس وضع (هذا) كوضع (رجل)فإن الموضوع له فيه عام،وهذه وضعت باعتبار المعنى العام للخصوصيات التي تحته،حتى إذا استعمل (رجل) في (زيد)بخصوصه كان مجازا،وإذا أريد به العام المطابق له كان حقيقة ..." شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي،طبعه ووضع حواشيه:فادي نصيف، وطارق يحيى،دار الكتب العلمية،بيروت /٥٩.وانظر:شرح الرسالة العضدية للعصام الإسفراييني /٣.

ومن تبعه[٢].

وقوله:"مستحضرة بأمر كلي"أي لتعذر استحضار الأفراد كلها إنما يأتي على أن الواضع غير الله [كما][٣] هو ظاهر،والصحيح خلافه،وزيادة تحقيق المذهبين وما يرد عليهما ليس هذا محله،والذي يخصنا هنا:هل الباء بالنظر لأفراد الاستعانة مثلا مشترك لفظي[٤]،كعين بالنظر لمعانيها؟ فنقول:قال العلامة العصام في (شرح رسالة الوضع):إن الموجود في كتب الميزان والأصول:أن المشترك ما تعدد معناه بلا واسطة نقل[٥]،وكان حقيقة في الجميع.قال:ولم[٦]نظفر[٧]بزيادة تعدد الوضع صريحا إلا للسيد[٨]

قدس[الله][٩] سره مخرجا به[١٠] العام من المشترك،لكن هذه/٦ب الزيادة تحتاج للسند،والظن بسيد المحققين أنه ظفر بسند .[انتهى][١١]كلام العصام بالمعنى[١٢].فعلى ما ذكره أولا تكون الباء بالنظر الاستعانة مثلا مشترك على كلا القولين السابقين،وعلى ما نقله ثانيا عن السيد فهي على[١٣] قول

---

(١) ساقط من (ش).وعضد الدين لم يكن حنفيا؛بل كان شافعيا،وكان يلقب بشيخ الشافعية،واسمه عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الإيجي(بعد ٦٨٠-٧٥٦هـ)،أخذ عن زين الدين الهنكي،والجاربردي،ومن تلاميذه الكرماني،والتفتازاني،من كتبه:العقائد العضدية،الرسالة العضدية.انظر:الدرر الكامنة٣٢٢/٢،طبقات الشافعية ١٠٨/٦،شذرات الذهب:١٧٤/٦-١٧٥.

(٢) تكلم عبد الحميد الزهراوي في رسالته في علم الوضع عن وضع الحروف فقال:" وليست موضوعة للأمر العام بل للجزئيات على ما اختاره المحقق العضد والسيد السند ومن وافقهما،وهو التحقيق خلافا للسعد والجمهور،مثلا (من) التي هي من حروف الجر ليست موضوعة لمطلق الابتداء...بل (من) موضوعة لكل فرد معين من أفراد مطلق الابتداء..."رسالة علم الوضع ،ص ٤٦٨-٤٦٩.

(٣) ساقط من (أ).

(٤) في حاشية الأصل:"هو ماالتحد لفظه وتعدد معناه".

(٥) في حاشية الأصل" خرج به الحقائق الشرعية والعرفية فإن التعدد بواسطة نقل،وقوله"وكان حقيقة" خرج به لفظ المجاز فإنه وإن أطلق على معنيين لكن ليس حقيقة في الجميع،كذا ظهر وحرر".

(٦) في(ش):ولو لم .

(٧) في (ب):ننظر.

(٨) هو السيد الشريف الجرجانيئ،واسمه علي بن محمد بن علي الشريف الحسني الجرجاني،المعروف بـ:سيد مير شريف(٧٤٠-٨١٦هـ)،فلكي وفقيه وفيلسوف ولغوي،أخذ عن الشيرازي والطوسي، من كتبه:التعريفات،تحقيق الكليات.انظر:الأعلام للزركلي:٧/٥.

(٩) تكملة من (أ)و(ش).

(١٠) في (أ)و(ش):بها.

(١١) ساقط من (ع).

(١٢) انظر:شرح العصام على الرسالة الوضعية/٣٠-٣١.

(١٣) في(ع):على القولين.

السعد[1] ليست من المشترك اللفظي؛بل من العام المتحد الوضع، كالإنسان في أفراده،وأما على كلام العضد فالظاهر أنها مشتركة لما أنها موضوعة لكل فرد،وهذا كاف في تعدد الوضع، والاستحضار بالكلية لاينافيه اللهم إلا أن يراد تعدد الوضع للمعنى مستحضرة[2] بذاته لابشيء آخر،فحينئذ لاتكون مشتركة.

المبحث الثالث في معنى البسملة،وقد تضمن هذا المبحث تحرير مسألة المعنى المصدري والحاصل بالمصدر،وهي من مضامر الأفهام ومزلات الأقدام.

اعلم أن البسملة [3]في الأصل مصدر كـ(دحرجة)،والمصدر يستعمل بمعنيين :

الأول:المعنى المصدري،وهو تأثير الفاعل،أعني تعلق قدرته بالمفعول،فهو أمر اعتباري نسبي،وهوبهذا المعنى لا ينسب إلا للفاعل.

الثاني الحاصل بالمصدر، وهو أثر التأثير،أعني الفعل الذي تقارنه القدرة كالحركات والسكنات،ويقال/٧أ له بهذا المعنى حدث؛لحدوثه عن فاعل،ومفعول مطلق لأنه مفعول الفاعل[4] ،وقد يعبر عنه بالفعل ويسلط عليه الفعل بالمعنى الأول،فيقال فعل الفعل،أي أثر الأثر،وهو بهذا [المعنى] [5] ينسب للفاعل من حيث وقوعه [منه وللمفعول من حيث وقوعه][6] عليه.

ثم قد توجد أمور أخر غير هذين المعنيين كالكون ضاربا أو مضروبا،[و][7]كالألفاظ المسموعة في فعل القول، وكلها خارجة عن المعنى المصدري والحاصل به،ويستعمل فيها المصدر مجازا،كاستعماله في الفاعل، كـ(عدل) بمعنى عادل.

وأما المعنى المصدري والحاصل به فذهب بعض فضلاء الروم إلى أن صيغ المصدر حقيقة فيهما زاعماً

---

(1) ساقط من (ع).

(2) في(أ)و(ش)و(ع):مستحضرا

(3) في(أ):بسملة.

(4)في (ش):للفاعل.

(5)ساقط من (ش).

(6) ساقط من (أ).

(7) ساقط من (أ).

أنه مذهب السيد[1]،ونقل [عن] [2] حسن جلبي[3] على[4] (المطول) أنه حقيقة في المعنى المصدري مجاز في الحاصل به[5]،والذي أفهمه أنا عكس هذا،وهو أنه حقيقة في الحاصل بالمصدر مجاز في المعنى المصدري مرسل علاقته اللزوم بين الأثر والتأثير ،وذلك أن العرب كانت تستعمل المصادر مريدة بها الحركات والسكنات التي يفعلها الفاعل،وأما تعلق القدرة فلايعرف أنه معنى المصدر إلا من دقق النظر /٧ب في العلوم،وما كان متبادرا في استعمال العرب بدون قرينة يحكم عليه بالحقيقة،وليس هذا مما يقال:العوام كالهوام لاعبرة بهم.

إذا تقرر هذا فالبسملة حقيقتها إما تعلق القدرة بحركة اللسان والشفتين عند قول[6]:بسم الله [الرحمن الرحيم[7]]،أو نفس الحركة المذكورةعلى ماسبق،فأطلقت على لفظ (بسم الله)المسموع بالذات[8] مجازاً [فتجوزوا][9] من إطلاق الشيء على لازمه المسبب عنه، ثم تجوزوا مجازا على مجاز وأطلقوهاعلى (بسم الله الرحمن الرحيم)كلها من باب تسمية الكل باسم الجزء،وصارت حقيقة عرفية فيها حيث لايفهم عرفا من البسملة[10] عند الإطلاق إلا بسم الله الرحمن الرحيم.

---

(1) ذكر ذلك حسن العدوي في كتابه (الجوهر الفريد).كما سيأتي.وانظر:حاشية الكلنبوي على شرح مير أبي الفتح على شرح ملا حنفي على آداب العضد/١٠٢.

(2) ساقط من (أ).

(3) هو بدر الدين حسن جلبي بن محمد شاه الرومي الحنفي الفناري(٨٤٠-٩٠٣هـ)كان عالما فاضلاً ومدرسا بالمدرسة الحلبية بأدرنه،من كتبه:حاشية على التلويح،حاشية على المطول.انظر:الشقائق النعمانية /١١٤،الأعلام٥/٧٨.

(4) في (أ):عن.

(5) يقول الملا إلياس الكوراني :"اعلم أن جميع المصادر تستعمل إما في أصل النسبة،وتسمى مصدرا،وإما في الهيئة الحاصلة منها للمتعلق معنوية كانت أو حسية،كهيئة المتحرك الحاصلة من الحركة،ويسمى الحاصل بالمصدر،وتلك الهيئة إما أن تكون للفاعل فقط،وذلك في اللازم كالتحركية والقايمية الحاصلتين من الحركة والقيام أو للفاعل والمفعول،وذلك في المتعدي ،وذلك في العالمية والمعلومية الحاصلتين من العلم، وباعتباره يتسامح أهل العربية في قولهم:المصدر المتعدي قد يكون مصدرا للمعلوم،وقد يكون للمجهول،يعنون بهما الهيئتين اللتين هما معنيا الحاصل بالمصدر،وإلا لكان كل مصدر متعد مشتركا ولاقائل به؛بل استعمال المصدر في المعنى الحاصل بالمصدر استعمال الشيء في لازم معناه.كذا قال الجلبي،في حاشية (المطول)،في بحث الفصاحة في بيان التعقيد".حاشية الكوراني على شرح التفتازاني للعقائد السلفية ،ص ٤٣١.وانظر:كشاف اصطلاحات الفنون :٣ /٢٩.

(6) في (أ)و(ش):قوله.

(7) ساقط من (أ)و(ش)و(ع).

(8) في(أ)و(ش)و(ع):بالأذن.

(9) تكملة من (أ).

(10) في(أ)و(ش):بسملة.

التنبيه على أمور منها ماسبق في المعنى المصدري والحاصل بالمصدر، وهو ما أفاده لنا شيخنا أبو الحسن العلامة المحقق الشيخ علي العدوي – حفظه الله تعالى[١]–وبه صرح المحققون كالسيد[٢]،وكثيرا ما يتوهم أن المعنى المصدري نفس الحركات والسكنات/٨أ،والحاصل بالمصدر هو الهيئة الناشئة عن ذلك؛ بل ربما يومئ لهذا الكلام[٣] حسن جلبي على (المطول) عند الكلام على التعقيد[٤]،وشافهني به غير واحد.

ومنها أن وجه التسمية بمعنى مصدري وحاصل بالمصدر ظاهر على ماسبق عن حسن جلبي من أن لفظ المصدر حقيقة في المعنى المصدري،فقولهم:حاصل بالمصدر،أي حاصل بمعنى المصدرالحقيقي وهو ظاهر؛إذ الأثر حاصل بالتأثير،وأما على ماقلناه لك وما سبق عن [فضلاء] [٥]بعض الروم فهي تسمية اصطلاحية لانكتة لها،أو نقول المصدر المنسوب إليه محل المصدر في الظاهروهو القدرة الحادثة ،وظاهر أن التأثير أمر منسوب لها لأنه وصف لها فسمي معنى مصدريا،والحركات مثلا حاصلة بالقدرة فقيل لها حاصل [بالمصدر][٦].

ومنها ما سبق في المعنى المصدري لايظهر في نحو:الحسن والموت ،مصدر حسن زيد ومات عمرو؛إذ لا تأثير لفاعلهما فيهما؛بل هناك/٨ب مصادرلايوصف فاعلها بالتأثير أصلا،كاحمر الثوب احمرارا،فلعل قولهم:المعنى المصدري[٧]،هوتعلق[٨] القدرة نظراً[٩] للغالب،والمعنى المصدري في نحو: ابيض الثوب،انتقاله من لونه الأصلي للبياض ،والحاصل بالمصدر هو البياض المشاهد،وقس، أونقول: مورد القسمة[١٠] إلى المعنى المصدري،والحاصل بالمصدر،هو الفعل الذي يقال له في اللغة أن الفاعل حصله،كالإماتة والإحياء

---

(١) كلامه في المبحث الثالث عن معنى البسملة نقله بتصرف من كلام حسن العدوي في:الجوهر الفريد على شرح إرشاد المريد في خلاصة علم التوحيد:١/٢٩.فلعله قصد حسن العدوي،وكتب (علي العدوي)سهوا.

(٢) انظر:المرجع السابق.

(٣) في(أ)و(ش)و(ع):كلام.

(٤) انظر:ص.

(٥) ساقط من (أ)و(ش)و(ع).

(٦) ساقط من (ع)

(٧) في (ع):معنى المصدري.

(٨) في (ع):وهو تعلق .

(٩) في (ع):نظر.

(١٠)في (ع):مورد الصفة.

والكسر والضرب،فخرجت الأفعال المطاوعةكالموت والانكسار والابيضاض ؛لأنها ليست محصلة لفاعلها؛بل هي قبوله أثر فعل فاعل آخر،كأماته الله فمات،وبيضت الثوب فابيض،وكسرت الحجر فانكسر،وخرج أيضا ماليس مطاوعا بالنظر لفاعله المجازي الذي لايقال أنه حصله نحو:كسر الحجر الزجاج؛إذ ليس المحصل للكسر الحجر،بل الشخص،والحجر مكسور به،فلا يقال في جميع هذه:معنى مصدري،ولاحاصل بالمصدر،بالنظر لفاعلها/٩أ لأنها بالنظر له ليست أفعالا حقيقة.

الخاتمة:

اشتهر[١] أن التحقيق أن التكليف بالفعل [بالمعنى][٢] الحاصل بالمصدر لا بالمعنى المصدري،فالواجب علينا الصلاة بمعنى الحركات المخصوصة لا بمعنى تعلق القدرة ،ولكن الذي يطمأن له فهي أن التحقيق أن التكليف إنما هو بالمعنى المصدري،وذلك لأنه لا معنى لكون هذه الحركات[٣] واجبة عليك من حيث ذاتها إنما الواجب عليك تحصيل هذه الحركات ولامعنى لتحصيلها إلا تأثيرك فيها وكسبك لها بقدرتك الذي هو المعنى المصدري،فالظاهر [حينئذ][٤]أن التكليف إنما هو بالفعل بالمعنى المصدري وإن كان خلاف ماقالوه،وأظن هذا لايخفى عليك وإن توقف[٥] بعض المشائخ ممن حضر مجلسنا في صحة التكليف بالمعنى المصدري ،فأجابه بعض آخر بأن التكليف به من حيث مايترتب عليه،لكن أنت خبير بأن ما[٦]يترتب عليه هو نفس الحاصل بالمصدر،فعلى هذا الجواب/٩ب يكون مرجع القولين أن التكليف بالمعنى الحاصل بالمصدر،والخلاف لفظي،ويبعده قولهم التحقيق أن التكليف بالحاصل بالمصدر؛إذ التحقيق إنما يعبر به في الخلاف الحقيقي،لكن[٧] قد علمت أنه في ذاته حسن صحيح؛بل هو

---

(١) في(ع):المشهور.

(٢) ساقط من (أ)

(٣) في(ع):الحركة

(٤) ساقط من (ع).

(٥)في(ع):وإذ توقف.

(٦) في (أ):الذي

(٧) في حاشية الأصل:"استدراك على مايوهمه الاستدراك السابق من صحة توقف بعض المشايخ السابق،حيث أبطل الجواب عنه،وقوله"إنه في ذاته" الضمير لما اختاره بقوله"فالظاهر حينئذ"،وقوله"في ذاته" أي بقطع النظر عن جواب من حضر".

الحري[1] بالاعتماد والترجيح ،ولنقف [إلى] [2]هنا [نقف] [3] ضارعين لسيدنا[4] محمد صلى الله عليه وسلم [أن يلطف بنا إلهنا، [وأن يغفر لنا والمسلمين أجمعين،آمين] [5]،والحمد لله رب العالمين][6].

(1) في (أ):أحرى

(2) تكملة من (أ)و(ش)و(ع).

(3) تكملة من (ش).

(4) في(أ)و(ش):بسيدنا.

(5) تكملة من (أ)و(ش).

(6) ساقط من (أ).

فهرس المصادر والمراجع:

- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ، تأليف محمد ناصر الدين الألباني (ت١٤٢٠هـ)،المكتب الإسلامي،بيروت،ط٢، ١٤٠٥هـ.
- الأطول على تلخيص المفتاح،تأليف عصام الدين الإسفراييني(ت٩٥١هـ)،المطبعة السلطانية،سنة النشر(١٢٨٤هـ).
- الأعلام،تاليف خير الدين الزركلي ،دار العلم للملايين،ط١٥، ٢٠٠٢م.
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون،تأليف إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم البغدادي(ت١٣٩٩هـ)،تحقيق محمد شرف الدين بالتقايا،رفعت بليكة الكليسي،دار إحياء التراث العربي،بيروت.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة،تأليف جلال الدين السيوطي،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم،المكتبة العصرية،١٤١٩هـ - ١٩٩٨م،بيروت،لبنان.
- تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار،تأليف عبد الرحمن بن حسن الجبرتي(ت١٢٣٧هـ)،دار الجيل بيروت.
- تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري،تأليف جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (ت٧٦٢هـ)،تحقيق عبد الله بن عبد الرحمن السعد،دار ابن خزيمة،الرياض، ط١، ١٤١٤هـ.
- تشنيف المسامع بجمع الجوامع،تأليف أبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي(٧٩٤هـ)تحقيق د.سيد عبد العزيز،ود. عبد الله ربيع،مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث، ط ١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- التعريفات،للمؤلف علي بن محمد بن علي الشريف الجرجاني(ت٨١٦هـ)،ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر،دار الكتب العلمية،بيروت –لبنان،ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك،تأليف الحسن بن قاسم المرادي،شرح وتحقيق أ.د.عبد الرحمن علي سليمان،ط١،دار الفكر العربي،١٤٢٢هـ-٢٠٠١م،القاهرة.
- ثبت الأمير المالكي،تأليف محمد الأمير السنباوي،مخطوط ، دار الكتب القومية،رقم ١١٤.

- جمع الجوامع في أصول الفقه،تأليف تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي(ت٧٧١هـ)،علق عليه ووضع حواشيه عبد المنعم خليل إبراهيم،دار الكتب العلمية،بيروت–لبنان،ط ٢، ١٤٢٤هـ –٢٠٠٣م.
- الجنى الداني في حروف المعاني،تأليف الحسن بن قاسم المرادي،تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل،دار الكتب العلمية ، ط ١ ،١٤١٣هـ– ١٩٩٢م،بيروت–لبنان
- الجوهر الفريد على شرح إرشاد المريد في خلاصة علم التوحيد،تأليف حسن العدوي ،طبع بالقاهرة.
- حاشية ابن الامير على إتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد. تحقيق احمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية،بيروت.ص١٧٨.
- حاشية الحفني على شرح أبي الليث السمرقندي على الرسالة الوضعية العضيدية،جامعة الملك سعود، قسم المخطوطات،رقم(٥٤٦١).
- حاشية الدسوقي على مختصر السعد شرح مختصر المفتاح،تحقيق د. خليل إبراهيم خليل،دار الكتب العلمية،بيروت–لبنان.
- حاشية السيد محمد الأرزنجاني،المعروف بـ(مفتي زاده)على شرح الاستعارة للعصام(ت١٢٢٣هـ)دار الطباعة لـ:مير نعمان ماهر،١٢٥٣هـ.
- حاشية الكلنبوي على شرح مير أبي الفتح على حاشية الملا حنفي على الرسالة العضدية في آداب البحث والمناظرة،تأليف الشيخ زاده أبي الفتح إسماعيل بن مصطفى الكلنبوي،تحقيق ودراسة أحمد فريد المزيدي،دار الكتب العلمية،بيروت،٢٠١٧م.
- حاشية الكوراني على شرح التفتازاني للعقائد السلفية(١١٣٨هـ)،تحقيق د. بشير برمان،دار الكتب العلمية،بيروت– لبنان.
- حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر،تأليف عبد الرزاق بن حسن بن إبراهيم البيطار الميداني الدمشقي(ت١٣٣٥هـ)تحقيق محمد بهجة البيطار، ط ٢ ،دار صادر،بيروت–لبنان،١٤١٣هـ– ١٩٩٣م.

- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة،تأليف أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني،تحقيق محمد عبد المعيد ضان،ط ٢ ،مجلس دائرة المعارف العثمانية،حيدر آباد – الهند،١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- رسالة علم الوضع لعبد العميد الزهراوي.تحقيق د. عبد الإله نبهان،مجلة مجمع اللغة العربية،دمشق.
- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر،تأليف محمد خليل بن علي بن محمد بن محمد مراد الحسيني(ت١٢٠٦هـ،دار ابن حزم،ط ٣ ،١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- سنن ابن ماجه(ت٢٧٥هـ)حقق نصوصه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي،دار إحياء الكتب العربية.
- سنن الدار قطني،للإمام علي بن عمر الدار قطني(ت٣٨٥هـ)علق عليه وخرج أحاديثه مجدي بن منصور بن سيد الشورى،دار الكتب العلمية،بيروت.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب،تأليف ابن العماد الحنبلي،مكتبة القدرسي،١٣٥١هـ،القاهرة.
- شرح أشعار الهذليين،تأليف أبي سعيد السكري،تحقيق عبد الستار فراج،ومحمود شاكر،مكتبة دار العروبة،١٣٨٤هـ،القاهرة.
- شرح التسهيل لابن مالك،تحقيق د. عبد الرحمن السيد،ود.محمد بدوي،ط١،دار هجر،١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- شرح الرسالة العضدية للعصام الإسفراييني ،معهد الثقافة والدراسات الشرقية بجامعة طوكيو.
- شرح رسالة الوضع للسمرقندي،جامعة الملك سعود، قسم المخطوطات،رقم(١٦٢٥).
- شرح العصام على رسالة الوضع،جامعة الملك سعود، قسم المخطوطات،رقم(٧١٢٣)رقم الصنف(٤١٤/ش).
- شرح العصام على متن السمرقندية في علم البيان،علق عليه وقدم له محمد صالح أحمد الغرسي.
- شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي،طبعه ووضع حواشيه:فادي نصيف، وطارق يحيى،دار الكتب العلمية،بيروت.

- شرح الفريد،تأليف عصام الدين الإسفراييني ،ط ١،المكتبة الفيصلية،١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م،مكة المكرمة.
- شرح الملا حنفي على الرسالة العضدية في آداب البحث والمناظرة،عليها حاشية العلامة الصبان ،وعليها الرسالة السمرقندية في الاستعارات،وشرحها للعلامة عصام الدين إبراهيم الإسفراييني،وحاشية العلامة الصبان عليها.تحقيق يوسف أحمد،دار الكتب العلمية،بيروت،ط١ ، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.
- الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية المؤلف: أحمد بن مصطفى بن خليل، أبو الخير، عصام الدين طاشْكُبْري زَادَهْ (المتوفى: ٩٦٨هـ) الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت
- صحيح ابن حبان(ت٣٥٤هـ)،تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر.
- ظاهرة التقارض في الدرس النحوي/٤٧ .د.عبد الله أحمد جاد الكريم،مكتبة الآداب،ط١، ١٤٢٣هـ،٢٠٠٢م.
- كشاف اصطلاحات الفنون،تأليف محمد علي بن علي بن محمد التهانوي،وضع حواشيه أحمد حسن بسج،ط١ ، دار الكتب العلمية،١٤١٨هـ-١٩٩٨م،بيروت-لبنان.
- الكشاف،للزمخشري،تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود،والشيخ علي معوض،ط١،مكتبة العبيكان،١٤١٨هـ-١٩٨٨م.
- مجاز القرآن، تأليف عز الدين ابن عبد السلام،تحقيق د. مصطفى محمد حسين الذهبي، ط١ ، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي،١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- مختصر المعاني في البلاغة،للعلامة سعد الدين التفتازاني(٧٩٢هـ)،تحقيق خليل إبراهيم خليل،دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)،شرحه وصنع فهارسه أحمد بن محمد شاكر،دار الحديث،القاهرة،ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم،تأليف سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني(ت٧٩٢هـ)،تحقيق د. عبد الحميد هنداوي،دار الكتب العلمية،١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.بيروت- لبنان.

- معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية،تأليف عمر رضا كحالة،دار إحياء التراث العربي،١٣٧٦هـ-١٩٥٧م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،تأليف ابن هشام الأنصاري،تحقيق وشرح د. عبد اللطيف محمد الخطيب،السلسلة التراثية.
- مفتاح العلوم،تأليف أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي،ط ٢ ،مطبعة مصطفى البابى الحلبي وشركاه،١٤١١هـ- ١٩٩٠م.
- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين،تأليف إسماعيل باشا البغدادي،طبع في إستانبول ١٩٥٥م،وصور في طهران ١٣٨٧هـ.